وفق قواعد هيئة الشراكة بين القطاعين العام والخاص

3 نواب يقترحون إنشاء شركة تشرف على توزيع وتشغيل مواقف السيارات المملوكة للدولة

أعلن 3 نواب عن تقدمهم باقتراح برغبة باستحداث شركة باسم «شركة إدارة المواقف العمومية» تشرف على توزيع وإدارة وتجهيز وتشغيل مواقف السيارات المملوكة من الدولة.

ويقضي الاقتراح الذي تقدم به كل من النواب أسامة الشاهين ود. حمد المطر، ود. عبدالعزيز الصقعبي بأن تؤسس الشركة وفق قواعد هيئة الشراكة بين القطاعين العام والخاص، ويكون هناك نسبة من ملكيتها –وبالتالي أرباحها– تخصص للاكتتاب العام للمواطنين.

ونص الاقتراح على ما يلي:

على الدولة أن تسعى دائما وراء توفير إمكانيات العمل والإبداع للمواطنين، لتقوية اقتصاد الدولة وخلق فرص عمل جديدة.

بجانب كون الكويت تعاني من أزمة مرورية حادة، ومن مظاهرها عدم توفير المساحات المناسبة لركن السيارات، والتي يتسبب توقفها بشكل خاطئ بتضييق الشوارع، وحصول حوادث مرورية لعدم ركن السيارات في الأماكن المناسبة والصحيحة.

لذا فإننا أتقدم بالاقتراح برغبة التالي:

« • استحداث «شركة إدارة المواقف العمومية» تشرف على توزيع وإدارة وتجهيز وتشغيل الساحات المستغلة والمستحدثة كمواقف سيارات والمملوكة من الدولة.

• تؤسس «شركة إدارة المواقف العمومية» وفق قواعد «هيئة الشراكة بين القطاعين العام والخاص»، وعليه يكون هناك نسبة من ملكيتها –وبالتالي أرباحها– تخصص للاكتتاب العام للمواطنين.

• يجوز للشركة طرح هذه الساحات للشباب الراغبين بإدارتها وتجهيزها وفق ضوابط منها:

«يشترط أن تكون المجموعة الإدارية لا تقل عن الشخصين، وعدد الأشخاص في المجموعة الإدارية يزداد مع حجم المساحة التي سيديرونها».

• تحدد «شركة إدارة المواقف العمومية» القواعد والمواصفات الهندسية للمواقف.

• المجموعة الحاصلة على الموافقة توقع عقد لإدارة المساحة التي حصلوا عليها، والمجموعة تكون مسؤولة عن القيام بأعمال التجهيز الواجبة للساحة.

• التكلف بمصاريف تجهيز ساحة المواقف والصيانة والتنظيف اليومي سيكون للمجموعة المديرة.

• يحق للشركة مباشرة– أو من خلال شباب مبادرين مؤهلين– استغلال مساحات المواقف في أنشطة مرخصة مناسبة، مثل: تنظيف السيارات والصيانة البسيطة وزينة السيارات.

• تقتصر الاستثمارات في المواقف العمومية المدارة من «الشركة»– أو شباب مبادرين مؤهلين– على مشروعات صغيرة كويتية.

• تحدد «الشركة» قيمة المخالفات والغرامات لكل مخالفة، وتحدد المدة المسموح بها للسيارات بالوقوف بالمجان، ويجوز أن تذهب المخالفات والغرامات كإيراد للمجموعة المديرة.

• تنسق «الشركة» مع وزارة الداخلية والوزارات الأخرى بشأن الغرامات وضمان تحصيلها.

• يصرح للمجموعة المديرة قدرة تحرير المخالفات للسيارات التي تتوقف بطريقة غير منظمة أو تتلف تجهيزات الساحة أو تتوقف لمدة تفوق المدة المسموح بها.

• تحدد «شركة إدارة المواقف العمومية» قواعد والمواصفات الهندسية للمواقف، سواء التي تديرها بنفسها، أو التي تطرحها للإدارة من قبل شباب مبادرين مؤهلين.

• تراقب وتدعم «شركة إدارة المواقف العمومية» عمل المجموعات الإدارية من الجوانب التالية:

– الجوانب الإدارية لعمل المجموعة.

– الجوانب المالية والمحاسبية.

– تقدم أو تأخر العمل في تجهيز ساحة المواقف.

– حالة الساحة بعد البدء في استخدامها من جهة النظافة والترتيب.

• يجوز للدولة تخصيص مساحات إضافية للشركة كمواقف أرضية او متعددة الأدوار، لاستثمارها واستخدامها، مقابل رسوم عادلة للخزينة العامة للدولة.»

النواب طالبوا بأن تطرح نسبة من أسهم الشركة للاكتتاب العام

دعت إلى حل إنساني قانوني نهائي وعادل لقضيتهم

«الحركة التقدمية»: الشعور بالغبن والإحباط والإذلال وراء مسلسل انتحار «الكويتيين البدون»

- التخلي عن النظرة العنصرية والإجراءات التعسفية التي تعطل الحل العادل لهذه القضية
- ضمان فوري لحقوق التعليم والتطبيب والعمل وبقية الحقوق الإنسانية والمدنية الأساسية
- الإقرار بحقهم في المواطنة عبر تجنيسهم لأنهم في واقع الحال جزء من المجتمع الكويتي

قالت الحركة التقدمية الكويتية «تلقينا ببالغ الأسف خبر إقدام الشاب «فهد» على حرق نفسه محاولاً إنهاء حياته أمام مقر عمله الذي تُنقذ فيه حياة الناس!»».

وفي بيان لها تابعت الحركة «حاول هذا الشاب الثلاثيني إنهاء معاناة العمل بدون راتب في مستشفى الصباح جراء انتهاء بطاقته ما تسبب بحجب راتبه سنة كاملة، وسط ظروف مادية صعبة جداً».

وأضاف البيان «وكحال الكثيرين من الكويتيين البدون يحدث أن تنتهي بطاقاتهم التي يصدرها الجهاز المركزي وبعنوان: لا تعتبر هوية شخصية!.. وتنتهي البطاقات ويتعذر تجديدها لعدة أسباب أهمها؛ تلفيق جنسيات مفبركة دون أدلة أو مستندات، وما أن يرفض البدون وصمه بجنسية ملفقة حتى يعطل الجهاز تجديد بطاقته، وتتعطل بذلك كافة اجراءاته ومعاملاته الحكومية والخاصة حيث تعتبر البطاقة هوية شخصية على الواقع عكس ما يزعم الجهاز على الورق».

وتابع البيان «وفي الآونة الأخيرة شهد المجتمع عدة محاولات انتحار بين أوساط الأطفال والشباب من الكويتيين البدون جراء حرمانهم من حقوقهم وتردي أوضاعهم وتنامي شعورهم بالغبن والإحباط والإذلال، في ظل الإجراءات التعسفية والنظرة العنصرية المقيتة للقائمين على الجهاز الذي من المفترض أنه «معني بمعالجة قضيتهم» لا تعقيدها أكثر كما هو في الواقع».

وأشار البيان إلى أن الملاحظ والسبب المباشر والمشترك في تكرار حالات الانتحار المتواترة على فترات متقاربة جداً يتمثل في انتهاء أو عدم وجود بطاقة الجهاز المركزي، التي نكرر أنها –على الورق– لا تعتبر هوية شخصية.

وقالت الحركة «إن تزايد حالات الانتحار التي بدأت وتيرتها بالتصاعد منذ نهاية 2019 من المفترض أن تهز ضمائرنا تجاه أهم قضية انسانية عادلة وتدفعنا لاتخاذ موقف جدي والتحرك لوضع حل انساني عادل ونهائي لهذه القضية»، عبر تمكين الكويتيين البدون من نيل حقوقهم الانسانية والمدنية وحقهم بالمواطنة عبر خطوات جدية ملموسة تتمثل في:

1 – التخلي عن النظرة العنصرية والإجراءات التعسفية واقتراحات القوانين الترقيعية الوقتية الجزئية التي تعطل الحل الإنساني العادل والنهائي لهذه القضية.

2 – ضمان فوري لحقوق التعليم والتطبيب والعمل وبقية الحقوق الإنسانية والمدنية الأساسية.

3 – تبني حل إنساني وطني عادل ونهائي لقضية الكويتيين البدون يتمثل في الإقرار بحقهم في المواطنة عبر تجنيسهم، لأنهم في واقع الحال الاجتماعي والثقافي والتاريخي جزء من المجتمع الكويتي.

الحركة دعت إلى حل نهائي لقضية البدون

قدم اقتراحاً برغبة يقضي بالتسمية

المطر يسأل وزير الأوقاف عن أسباب عدم إطلاق اسم الراحل وليد العلي على المركز الثقافي بالمسجد الكبير؟

وجه النائب الدكتور حمد المطر سؤالا إلى وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية عيسى الكندري، يتضمن أسباب عدم إطلاق اسم الشيخ الدكتور وليد العلي رحمه الله على المركز الثقافي بالمسجد الكبير؟، وما الذي قدمته الوزارة وفاء لهذا الرجل الذي كان إماما وخطيبا لأكثر من 10 سنوات؟، داعيا إلى تزويده بصورة ضوئية من الخطابات التي تمت آنذاك بخصوص موضوع الفقيد وتسمية المركز الثقافي باسمه، وصورة ضوئية من تصريحات مسؤولي الوزارة عن الفقيد الشيخ الدكتور وليد العلي رحمه الله، والمكونات الإدارية التابعة للمسجد الكبير من خلال خريطة هندسية توضح اسم كل مكون وحجمه والتبعية الإدارية.

وقدم المطر في ذات السياق اقتراحاً برغبة يقضي بتسمية المركز الثقافي بالمسجد الكبير باسم الشيخ الدكتور وليد العلي رحمه الله، بعد أن توفي بهجوم إرهابي في بوركينا فاسو من خلال رحلة دعوية هو والداعية فهد الحسيني رحمه الله في تاريخ 2017/8/13.

وقال المطر «عبر سمو الأمير الراحل الشيخ صباح الأحمد رحمه الله بعد الحادث مباشرة عن بالغ حزنه لهذا العمل الإجرامي، ووجه بإرسال طائرة خاصة لنقل جثماني الفقيدين وكل وسائل الإعلام المحلية والدولية تناولت الخبر بشكل خاص».

وأضاف «ذكرت وزارة الأوقاف على لسان وكيلها السيد فريد عادي باطلاق اسم المرحوم الشيخ الدكتور وليد العلي على مبنى المركز الثقافي في المسجد الكبير».

حمد المطر

السويط يقترح فرض رقابة برلمانية مالية على بند مصروفات الوزراء السرية

ثامر السويط

تقدم النائب ثامر السويط، أمس الثلاثاء، باقتراح بقانون بتعديل بعض أحكام القانون رقم «30» لسنة 1964 بإنشاء ديوان المحاسبة.

ونص المقترح في مادته الأولى على أن تضاف فقرة جديدة للمواد «13» و «53» و»80» من القانون رقم «30» لسنة 1964 المشار إليه، تنص على أن يخطر رئيس مجلس الوزراء مجلس الأمة بالقرار ومبرراته قبل مباشرة الترسية أو التعاقد محل الخلاف بمدة لا تقل عن ثلاثين يوما تبدأ من تاريخ وصول الإخطار إلى مجلس الأمة في دور انعقاد قائم فعليا».

كما نصت المادة على أن تضاف إلى المادة 53 «فقرة جديدة» تنص على أن « على كل وزير أن يقدم تقريرا نصف سنوي إلى مجلس الأمة ومجلس الوزراء عن جهود الوزارة والجهات التابعة له منذ تولية منصبه في تحصيل مستحقات الوزارة لدى الغير، وما تم بخصوص باقي المخالفات المالية المتكررة التي يرصدها ديوان المحاسبة، ومدى الالتزام بقواعد وأحكام القانون رقم «30» لسنة 1964، والقانون رقم «49» لسنة 2016 سالف الذكر، ويعد عدم الالتزام بهذا التكليف مخالفة جسيمة.

ونصت أيضا على أن تضاف للمادة 80 «فقرة أخيرة» تنص على أن «ويقدم رئيس الديوان إلى مجلس الأمة خلال شهر من انتهاء كل سنة مالية، بصفة سرية، تقريرا مفصل عن كل مبلغ منصرف على بند المصروفات السرية مع بيان الغرض من الصرف، وذلك بالنسبة إلى كل جهة مدرج بميزانيتها اعتماد مخصص لهذا الغرض».

ونص المقترح في مادته الثانية على أن يستبدل بنص المادة «33» من القانون رقم «30» لسنة 1964 المشار إليه، ما ينص على أنه«إذا وقع خلاف بين الديوان وإحدى الوزارات أو المصالح أو الإدارات أو الهيئات العامة في شأن الرقابة التي يمارسها الديوان، يعرض الأمر على مجلس الوزراء للبت فيه، ويعمل بالقرار الذي يصدره المجلس على أن يقوم رئيس ديوان المحاسبة بإخطار مجلس الأمة بالموضوع فوراً».

الجمهور: إعلانات على «يوتيوب» تدعو إلى الرذيلة وعلى «الاتصالات» حماية المجتمع منها

فايز الجمهور

أكد النائب فايز الجمهور انتشار إعلانات على «يوتيوب» تدعو إلى الرذيلة، في «وجود هيئة الاتصالات الصامتة صمت القبور، كما صمتت عن برنامج كشف أرقام الهواتف التي تسببت بمشاكل دمرت بعض الأسر»، مطالبا الوزيرة المختصة بالقيام بدورها الرقابي في حماية المجتمع من هذه البرامج.